الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/406
12 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH AND FRENCH

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الإعلان الذي اعتمده الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر

اعتُمد بتوافق الآراء في الجلسة الختامية المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١- نحن، أعضاء البرلمانات الذين انتخبتنا شعوبنا لكي نمثلها، نجتمع في ساو باولو بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، لنحتفل بذكرى مرور أربعين سنة من التعاون الدولي في مجال التجارة والتنمية. وتتسم التحديات التي تواجه الأونكتاد الحادي عشر بأهمية وإلحاح عظيمين. فالفقر والتخلف اللذان يؤثران في ملايين الناس في العالم النامي يسببان قدراً هائلاً من المعاناة والحرمان. وهناك بعض البلدان النامية التي أحرزت تقدماً ذا شأن في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولكن هناك العديد من البلدان الأخرى التي لم تسلك بعد المسار الذي يفضي إلى تحقيق هذه الأهداف.

٢- ورغم أن مصالح البلدان النامية تراعى على نحو متزايد في المفاوضات التجارية الدولية، ورغم أن حصتها في التجارة الدولية قد زادت، فإن أغلبية هذه البلدان تواجه مشاكل في الكثير من المجالات تحد من إمكانياتها الإنمائية. ومن الواضح أنه إذا أرادت البلدان النامية أن تعزز النمو والتنمية، فيجب عليها، من أجل مصلحتها الذاتية، أن تقبل الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية، وأن تعتمد إلى حد أبعد على مواردها الذاتية من خلال القيام، مثلاً، باعتماد سياسات عامة مناسبة لكي تضطلع بدور نشط في تعزيز نموها وتنميتها بدلاً من أن تكون ضحية للعولمة.

٣- وقـــد أحرزت الدول تقدماً هاماً في انتهاج سياسات عامة مناسبة، حتى في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وذلـــك مـــن خلال إرساء الحكم الرشيد في ظل سيادة القانون وعن طريق العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة، والمساواة بين الجنسين، والسلطة القضائية النزيهة، وتدابير مكافحة الفساد. وهذا عمل جار ومستمر.

استراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة

٤- لقد اعتمد الأونكتاد، قبل أربع سنوات، خطة عمل بانكوك التي تُعتبر، إلى حد بعيد، خارطة طريق لإدارة عمليـــة العولمة. كما تم، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، تحديد غايات وأهداف طموحة. كما عُقدت، في عدة مؤتمرات دولية رئيسية أخرى معنية بمسائل التنمية المستدامة، بما في ذلك تمويل التنمية، التزامات بالعمل على التغلـــب على الفقر والتخلف. ويجب الوفاء بالوعود التي أُعلنت. إلا أن هذه الأهداف لا تزال اليوم بعيدة المنال أكـــثر من أي وقت مضى، وقد تفاقمت المشكلة من جراء حالة عدم التيقن وتزايد انعدام الأمن السائدة في ظل العولمة.

٥- إن الأونكتاد يحظى بثقة البلدان النامية بسبب استقلاله والتزامه بتحقيق التنمية التزاماً واضحاً لا لبس فيه. ولذلـــك فإنـــه يؤدي دوراً فعالاً بصفة خاصة في توفير التحليلات في مجال الاقتصاد الكلي وإسداء المشورة على صعيد السياسة العامة، بالإضافة إلى دوره كوكالة منفِّذة لبرامج المساعدة التقنية. ونحن نشجع الأونكتاد على أن يركـــز أعمالـــه المقبلة على تلك المجالات التي يتمتع فيها بالقوة وبميزة نسبية، ومن ثم فإننا نشجعه على أن يولي الأولوية لتلك المجالات. وينبغي للبلدان المانحة أن توفر للأونكتاد تمويلاً من خارج الميزانية لتمكينه من الاضطلاع بهذا العمل.

٦- وتواجـــه الـــبلدان النامية قيوداً خاصة ولا يتوفر لها سوى القليل من الآليات اللازمة للتكيف والتحول. وتتوفر لدى معظم هذه البلدان موارد محددة وهياكل أساسية ومهارات وتكنولوجيا. وهذه العوامل تؤثر، منفردة ومجـــتمعة، على هيكل اقتصادات هذه البلدان وأنماطها التجارية وإمكانية حصولها على رأس المال. وعلاوة على ذلـــك، فإن اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي يحدث بدرجات متفاوتة وبسرعات ومستويات مختلفة نتيجة لتضافر عوامل دون إقليمية وإقليمية وأقاليمية ودولية.

٧- ويُعتـــبر تماســـك السياسات العامة وتوفر حيز للتحرك على صعيد السياسة العامة من المواضيع الشاملة للأونكتاد الحادي عشر. ونحن متفقون على أنه لا بد من ضمان التماسك بين خطة عمل بانكوك وبرنامج العمل المقبل للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. بل إن الأهم من ذلك ضمان التماسك فيما بين سياسات القطاع العام والبرامج التي تنتهجها المؤسسات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

٨- وتنطوي عملية العولمة على تكامل واسع النطاق في ما بين الاقتصادات الوطنية. ويفرض اعتماد القواعد الدولية قيوداً على الصياغة الاستنسابية للسياسات العامة على المستوى الوطني. ومن الملح أن تعمل الحكومات، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين هذين الجانبين، بما يكفل امتلاك السلطات الوطنية زمام استراتيجياتها الإنمائية، وضمان تقارب هذه الاستراتيجيات مع القواعد الدولية من أجل توفير فرص العمل وتحقيق النمو والتنمية الشاملة. وتتطلب مسألة إتاحة المجال للبلدان النامية للتحرك على صعيد السياسة الوطنية المزيد من الدراسة الجدية.

بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي

٩- إن القدرات الإنتاجية لأي بلد تكمن في قدرة مواطنيه على العمل ضمن إطار تنظيمي واضح وبوجود مؤسسات حكومية فعالة تنتهج سياسات عامة وطنية ملائمة تهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية المستدامة. ونحن مقتنعون بأن التخلف وضعف الحماية الاجتماعية يشكلان السببين والنتيجتين الرئيسيتين للفجوات المتسعة بين مجموعات المواطنين ضمن الدول وفي ما بينها. ويجب أن يكون الالتزام بتحقيق العمالة الكاملة في ظل أوضاع عمل لائقة العنصر الرئيسي لجميع السياسات والبرامج الاجتماعية التي تُعتبر أساسية بالنسبة لمكافحة الفقر.

١٠- إن القدرات الإنتاجية للبلدان النامية تقوَّض من جراء عوامل تشمل، ضمن ما تشمل، الافتقار إلى التكنولوجيا والتمويل ومؤسسات الدعم. وقد أدى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عمليات الإنتاج إلى زيادة الإنتاجية، كما أخذ يؤدي دوراً محورياً في الانتقال إلى اقتصادات تقوم على أساس المعارف لا على تحويل المواد. وتُعتبر البرامج التي تبني القدرات من خلال التركيز على المهارات والتعليم الأساسي وتدعيم المؤسسات برامج أساسية لتذليل القيود القائمة في جانب العرض والتغلب على التخلف.

١١- ومن الضروري ضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب من خلال التعليم الرسمي وأنشطة العمل المدني والمجتمعي. ولا مغالاة في التشديد على ضرورة أن تتوفر في كل بلد من البلدان وسائط إعلام وطنية قوية ومتنوعة وتعددية تتيسر للفقراء إمكانية الوصول إليها. ويجب أن يأخذ تنفيذ هذه التدابير في الاعتبار الحساسيات الوطنية والإقليمية المختلفة، كما يجب أن يقوم هذا التنفيذ على أساس الاعتراف بحقيقة أن الإصلاحات لا يمكن أن تدار إدارة جزئية تتم عن بعد من قِبل مؤسسات لا تخضع للمساءلة.

١٢- إن القدرات الإنتاجية الوطنية تُقوَّض بسهولة عندما لا تكون ترتيبات التمويل الإقليمية والدولية الداعمة متوفرة سواء في الأوقات العادية أو في أوقات حالات الطوارئ. ولقد أثبت النظام المالي والنقدي الدولي، في تشكيله الحالي، أنه غير قادر على تمويل أزمات السيولة القصيرة الأجل، والتخفيف من حدة تقلبات أسعار السلع

الأساسية، وإعادة تدوير الفوائض، وحل أزمة الديون المستفحلة، وتوفير التمويل لما يحتاجه القطاع العام من سلع رأسمالية وخدمات تمسّ الحاجة إليها في البلدان النامية.

١٣- وللقطاع الخاص مساهمة أساسية في عملية التنمية. ونحن نوصي جميع البلدان بتعزيز الأوضاع الاقتصادية والقانونية التي تسمح بالاستثمار الخاص ويجب على جميع الشركات الخاصة أن تتقيد بالقوانين الوطنية وأن تتحمل مسؤولية اجتماعية مشتركة.

تأمين تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

١٤- لا يمكن تحقيق أية مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ما لم تكن هناك شروط وأحكام منصفة فيما يتعلق بالاتجار بالسلع الزراعية. ولذلك فإن من المهم إحراز تقدم في المفاوضات الحالية المتعددة الأطراف. ويجب أن تلتزم الدول بوضع حد لجميع السياسات الزراعية التي تسهم في زيادة تفشي الفقر والتخلف. ويجب عليها أن تعهد تأكيد التزامها بما ورد في إعلان الدوحة الوزاري، وأن تضع جدولاً زمنياً واضحاً للإلغاء التدريجي لجميع أشكال إعانات التصدير وإعانات الإنتاج المشوهة للتجارة. وأن توافق على إدخال تحسينات كبيرة فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق، وأن تسمح بالمعاملة الخاصة والتفاضلية كعنصر أساسي، لدعم الأمن الغذائي مثلاً. ونحن ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام بمعالجة هذه القضايا بوسائل لا تشوه التجارة، وندعو الأونكتاد الحادي عشر إلى أن يتناول في وثيقته الختامية الشواغل المعرب عنها في هذه الفقرة.

١٥- وبالنظر إلى الدور الذي يؤديه الأونكتاد لدعم عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح، فإننا ندعو إلى استخدام موارده على أفضل وجه ممكن من أجل توجيه التجارة الدولية، والتمويل، والأنشطة البيئية، وخدمات النقل والتكنولوجيا، وتلبية الاحتياجات الإنمائية الشاملة وبخاصة احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية.ويمكن للأونكتاد أن يوفر محفلاً مفتوحاً لمناقشة المواضيع التي تشكل في الوقت الحاضر حجرات عثرة أمام التفاوض على اتفاقات ملزمة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٦- ونحن مقتنعون بأن التعهدان الملزمة تخدم مصالح جميع الشركاء في عملية التفاوض. فالتوصل إلى مجموعات موحدة ومشتركة من المبادئ والمعايير والقواعد هو أمر يخدم مصالح كل بلد من البلدان. ونحن نعتقد، في الوقت نفسه بأن اتفاقات منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يُتفاوض عليها على نحو مفتوح كما ينبغي قبولها بحرية. كما أن الاستثناءات والتدابير الخاصة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقات يجب أن تحدّد بوضوح وأن تراعى مراعاة كاملة، وبخاصة تلك التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية التي يزعم البعض منها بأن جدول الأعمال الحالي لمنظمة التجارة العالمية وعملياها ليسا مؤاتيين بالنسبة لإمكانيات نمو هذه البلدان وبالتالي تنميتها.

١٧- وكشروط أساسية لقياس مدى التقدم المحرز، يجب أن تكون هناك بيانات موثوقة ومنهجية سليمة للتوصل إلى ملاحظات نوعية وصياغة سياسات سليمة. وخلال جولات المفاوضات المتعددة الأطراف، يزعم البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بأن عملية التحرير ستفضي إلى تحقيق مكاسب هائلة من حيث الرفاه. وهذه المزاعم ينبغي أن تُفصَّل بحيث يمكن لكل بلد من البلدان النامية أن يقيس صافي المكاسب التي حققها في توفير فرص العمل اللائق. وينبغي للخبرة التي اكتسبها الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية على مدى أربعين سنة أن تساعد في الاستجابة لهذه التوقعات. وقد يكون في الاقتراح الذي يدعو إلى وضع مقاييس للتنمية ما يخدم هذا الغرض.

١٨- وعقب توسيع نطاق القواعد والضوابط التجارية لتشمل مجالات جديدة، اختفى من التحليل الجدّي بشأن التجارة والتنمية المعيار الذي تقيس البلدان، بالاستناد إليه، مكاسبها الصافية الناشئة عن تبادل السلع، أي ما يعرف باسم "معدلات التبادل التجاري". ونحن ندعو الأونكتاد إلى تنسيق دراسة مفاهيمية وعملية في هذا الصدد، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاختلاف الاستنتاجات بشأن عملية العولمة وتأثيرها على الفقراء.

١٩- وإننا ندعم الجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في التهيؤ على نحو أفضل للمشاركة في المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية. وإننا نصر، في الوقت نفسه، على أن نفس الأثر الملزم الذي يسري على الالتزامات الأخرى التعريفية وغير التعريفية وتلك التي تستند إلى القواعد ينبغي أن يسري أيضاً على الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. كما أن البلدان النامية التي يتعين عليها أن تمتثل للقواعد والضوابط الملزمة في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تُزوَّد بالقدر الضروري والكافي من "خدمة ما بعد البيع والدعم التقني"، وبخاصة من خلال آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يكون هناك توازن حقيقي في الفوائد الناشئة عن "التعهد الوحيد" في إطار منظمة التجارة العالمية.

العمل الإقليمي المفتوح والتعاون بين بلدان الجنوب

٢٠- لن يكون للدعوات إلى "العولمة المنصفة" أي معنى إذا ما ظل المزاج الإبداعي للأغلبية العظمى من الناس منقطعاً عن التفاعل، إلا من خلال وكالة أطراف ثالثة. واقتناعاً منا بأن تدابير التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد ظلت حتى الآن تدابير تجريبية وغير كافية إلى حد بعيد، فإننا ندعو البلدان النامية إلى اتخاذ خطوات جريئة لتكملة القنوات الراسخة للحوار ووضع الترتيبات بين الشمال والجنوب. كما أننا ندعو الأونكتاد إلى تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج مناسبة لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٢١- ومع تسارع الاندماج في دوائر إنتاج واستهلاك متزايدة الاتساع، تتزايد أهمية العوامل الخارجة عن السوق المحلية. ومن شأن سياسة للعمل الإقليمي تقوم على أساس فتح الأسواق أن تؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي، وتحسين الرفاه الوطني، ودعم الاندماج. كما أن من شأن تحليل الاتجاهات الدولية

في الوقت المناسب والاستجابات المتحوطة في مجال السياسة العامة أن يساعدا في ضمان حدوث عمليتي الاندماج والتكيف جنباً إلى جنب. ونحن نعتقد، في هذا الصدد، بأن الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد ينبغي أن تظل توفر محفلاً قيماً للنظر في التجارب المقارنة وأنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل على نحو أوثق مع المؤسسات الدولية الأخرى، وبخاصة مع ترتيبات التكامل الإقليمي ومناطق التجارة الحرة.

الشراكات ودور البرلمانات

٢٢- يمكن للتماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية - وهو موضوع الأونكتاد الحادي عشر - أن يستفيد إلى حد بعيد من مشاركة البرلمانيين. فللبرلمانات مسؤوليات وطنية هامة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية. كما أن البرلمانات وأعضاءها يتناولون أيضاً القضايا العالمية الراهنة، ويمكنهم أن يساعدوا في تحقيق التماسك فيما بينها أيضاً. كما أن لديهم، علاوة على ذلك، فهماً أساسياً للروابط بين حياة الشعوب وأمنها ورفاهها والتجارة والتنمية. وبالتالي فإن من الضروري تدعيم التعاون بين الأونكتاد والبرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي حسبما هو مطلوب بموجب إعلان الألفية.

٢٣- ولذلك فإننا نرحب باعتراف مشروع الوثيقة الختامية للأونكتاد الحادي عشر بأهمية دور البرلمانات في دعم التعاون الدولي من أجل التنمية. ونحن ندعو الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من المجالس البرلمانية الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى تعزيز المشاركة البرلمانية في أنشطة المتابعة. ونحث الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة أداء دوره كصلة وصل بين البرلمانات والأونكتاد، وذلك تحديداً من خلال تبادل المعلومات وتدابير بناء القدرات في مجالات حيز التحرك على صعيد السياسة العامة والتماسك في عملية رسم السياسات العامة على المستويين الوطني والدولي.

- - - - -